النقد المصدر حقق ارتفاعاً خلال شهر يناير 2013 نسبته 0.7 في المئة

«بيتك»: مفهوم النقدي ارتفع خلال يناير بنسبة 1 في المئة ليبلغ نحو 29.9 مليار دينار

■ إجمالي الودائع المصرفية الحكومية وودائع القطاع الخاص سجل ارتفاعاً طفيفاً نسبته 1 في المئة بنحو 33.7 مليار دينار

■ النقد لدى البنوك المحلية انخفض بنسبة 0.4 في المئة بنحو واحد مليون دينار ليبلغ 218 مليون دينار

■ انخفضت مطالب البنوك على الحكومة بنسبة 0.6 في المئة بنحو 9.5 ملايين دينار

مؤشر تطورات التعاملات النقدية

قال تقرير بيت التمويل الكويتي «بيتك» باستعراض بيانات النشرة النقدية الصادرة عن بنك الكويت المركزي نجد ان عرض النقود بتعريفه الواسع ن 2 الذي يشتمل على مجموع الكتلة النقدية ن1 و شبه النقد قد حقق ارتفاعاً خلال شهر يناير من عام 2013 نسبته 1 في المئة ، 292 مليون دينار» ليبلغ نحو 29.9 مليار دينار في شهر يناير 2013 مقارنة بارتفاع نسبته 2.2 في المئة بنحو 645.4 مليون دينار في الشهر السابق مسجلاً نحو 29.5 مليار دينار في شهر ديسمبر. كذلك سجل عرض النقود بتعريفه الواسع ن 2 نمواً سنويا في شهر يناير 2013 نسبته 8 في المئة بارتفاع بنحو 2.2 مليار دينار مقارنة بنحو 27.6 مليار دينار قد سجلها في يناير 2012.

واضاف التقرير بتحليل عناصر النقود « ن 2 » خلال شهر يناير من عام 2013 يلاحظ ارتفاع شبه النقد بنسبة 0.8 في المئة بنحو 180 مليون دينار ليبلغ نحو 22.2 مليار دينار مقارنة بارتفاع نسبته 0.8 في المئة بنحو 176 مليون دينار في الشهر السابق. بينما شهد شبه النقد نمواً سنويا بلغت نسبته 4.5 في المئة بارتفاع نحو 947.5 مليون دينار مقارنة بما سجله في يناير 2012 حيث سجل نحو 21.2 مليار دينار. بينما ارتفعت الكتلة النقدية «عرض النقود ن1 » بنسبة 6.6 في المئة بحوالي 112 مليون دينار ليبلغ نحو 7.6 مليارات دينار بارتفاع نسبته 6.2 في المئة بنحو 469 مليون دينار في الشهر السابق. بينما شهدت الكتلة النقدية نمواً سنويا بلغت نسبته 20 في المئة بارتفاع نحو 1.3 مليار دينار مقارنة بما سجلته في يناير 2012 حيث بلغت 6.36 مليار دينار.

وتابع اما عن الكتلة النقدية ن1 والتي تتكون من النقد المصدر » وهو عبارة عن مجموع النقد المتداول لدى الجمهور والنقد لدى البنوك المحلية» والودائع تحت الطلب » ودائع الإدخار والودائع لأجل والودائع بالعملات الأجنبية وشهادات الإيداع التي تصدرها البنوك المحلية على شكل اوراق مالية بالدينارالكويتي قابلة للتداول».

واشار نجد انه قد سجل النقد المصدر ارتفاعا خلال شهر يناير 2013 نسبته 0.7 في المئة بنحو 9.6 ملايين دينار ليبلغ 1.35 مليار دينار مقابل انخفاض نسبته 0.9 في المئة ومقداره 12 مليون دينار مقارنة بما حققه خلال شهر ديسمبر حيث سجل 1.33 مليار دينار، بينما شهد النقد المصدر نمواً قدره 165 مليون دينار ونسبته 14 في المئة على اساس سنوي مقارنة بما سجله شهر يناير 2012 والبالغ قيمته 1.18 مليار دينار.

ويعود ذلك إلى ارتفاع النقد المتداول خلال شهر يناير 2013 بما نسبته 0.9 في المئة بنحو 10.5 ملايين دينار ليبلغ 1.13 مليار دينار مقابل انخفاض نسبته 2 في المئة ومقداره 24.6 مليون دينار مقارنة بما حققه خلال شهر ديسمبر حيث سجل 1.12 مليار دينار، بينما شهد النقد المتداول نمواً قدره 135 مليون دينار ونسبته 13.5 في المئة على اساس سنوي مقارنة بما سجله شهر يناير 2012 والبالغ قيمته 1.13 مليار دينار.

واوضح بينما سجل النقد لدى البنوك المحلية انخفاضا خلال شهر يناير 2013 نسبته 0.4 في المئة بنحو واحد مليون دينار ليبلغ 218 مليون دينار مقابل ارتفاع نسبته 6 في المئة ومقداره 12.5 مليون دينار مقارنة بما حققه خلال شهر ديسمبر حيث سجل 219 مليون دينار، بينما شهد النقد لدى البنوك المحلية نمواً قدره 30 مليون دينار ونسبته 16 في المئة على اساس سنوي مقارنة بما سجله شهر يناير 2012 والبالغ قيمته 188 الف دينار.

وبين من ناحية اخرى نجد ان حجم الودائع تحت الطلب والتي تدخل ضمن الكتلة النقدية ن1 قد حقق ارتفاعا خلال شهر يناير 2013 بما نسبته 1.6 في المئة بنحو 101 مليون دينار ليبلغ 6.5 مليارات دينار مقابل ارتفاع نسبته 8.4 في المئة ومقداره نحو 494 مليون دينار مقارنة بما حققه خلال شهر ديسمبر حيث سجل 6.4 مليارات دينار، بينما شهدت الودائع لدى البنوك نمواً على اساس سنوي قدره 1.1 مليار دينار ونسبته 21.4 في المئة مقارنة بما سجلته شهر يناير 2012 والبالغ قيمته 5.36 مليارات دينار.

الودائع المصرفية

وقال التقرير سجل إجمالي الودائع المصرفية الحكومية وودائع القطاع الخاص خلال شهر يناير 2013 ارتفاعا طفيفا نسبته 1 في المئة وقدره 333.5 مليون دينارليبلغ نحو 33.7 مليار دينار مقارنة بارتفاع نسبته 1.4 في المئة بحوالي 480 مليون دينار لشهر ديسمبر – 2012 إذ بلغت إجمالي الودائع المصرفية 33.4 مليار دينار في ديسمبر، وحققت نمواً سنويا عن مقدارها في يناير 2012 بلغت نسبته 8.7 في المئة بحوالي2.69 مليار دينار مقارنة بقيمتها في يناير 2012، البالغة بنحو 31 مليار دينار، وقد بلغت نسبة عرض النقود بمفهومها الأوسع م3 إلى إجمالي الودائع المصرفية حكومية وخاصة ما نسبته 88.6 في المئة، مقارنة بنفس النسبة في ديسمبر 2012 منخفضة عن نسبتها في يناير 2012 التي بلغت نحو 89 في المئة.

واوضح سجل إجمالي ودائع القطاع الخاص خلال شهر يناير 2013 ارتفاعا طفيفا نسبته 1 في المئة وقدره 282 مليون دينار لتبلغ نحو 28.7 مليار دينار مقارنة بارتفاع أكبر نسبته 2.4 في المئة بحوالي 670 مليون دينار لشهر ديسمبر – 2012 إذ بلغت إجمالي الودائع المصرفية للقطاع الخاص28.4 مليار دينار في ديسمبر، وحققت نمواً سنويا عن مقدارها في يناير 2012 بلغت نسبته نحو 8 في المئة بحوالي 2 مليار دينار مقارنة بنحو 26.6 مليار دينار في يناير 2012. وقد بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية الخاصة إلى إجمالي عرض النقود بمفهومها الأوسع م3 ما نسبته حوالي 96.1 في المئة، محققة نفس حصتها في شهر ديسمبر 2012 وما نسبته 96.3 في المئة في يناير 2012.

وباستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص حسب نوعها خلال شهر يناير من عام 2013 يتضح لنا ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة قدرها 1.6 في المئة بحوالي 102 مليون دينار لتبلغ نحو 6.5 مليارات دينار في يناير – 2013 مقارنة بارتفاع نسبته 8.4 في المئة ومقداره 493.7 مليون دينار إذ بلغت نحو 6.4 مليارات دينار في ديسمبر 2012، بينما انخفضت ودائع الإدخار بنسبة طفيفة قدرها 2. في المئة بحوالي 6.5 ملايين دينار لتبلغ 4.31 مليار دينار في يناير مقارنة بارتفاع نسبته 0.7 في المئة بحوالي 2.9 مليون دينار حيث بلغت نحو 4.32 مليار دينار في شهر ديسمبر، في حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص لأجل بحوالي 1 في المئة بمقدار 149 مليون دينار إذ بلغت نحو 15.5 مليار دينار في شهر يناير 2013 مقارنة بارتفاع طفيف نسبته 0.5 في المئة بحوالي 74 مليون دينار إذ بلغت قيمتها نحو 15.4 مليار دينار في شهر ديسمبر 2012، بينما ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة قدرها 1.6 في المئة و بحوالي 37 مليون دينار إذ بلغت نحو 23 مليار دينار مقارنة بالارتفاع الذي حققته في ديسمبر بنسبة 3.3 في المئة وبنحو 72.4 مليون دينار إذ بلغت قيمتها 22.7 مليار دينار في شهر ديسمبر 2012.

وقد حققت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب نمواً سنويا نسبته 21.4 في المئة ومقداره 1.1 مليون دينار وحققت الودائع الإدخارية نمواً سنويا مقارنة بقيمتها في يناير 2012 نسبته 11 في المئة بنحو 440.8 مليون دينار، وحققت الودائع لأجل ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 1.6 في المئة وبحوالي 238 مليون دينار، كذلك حققت الودائع الأجنبية نمواً سنويا في يناير 2013 وصل إلى 13 في المئة وبنحو 268.6 مليون دينار.

النشاط الائتماني

وبين ارتفع إجمالي حجم الميزانية المجمعة للبنوك المحلية الكويتية في شهر يناير من عام 2013 بنسبة طفيفة قدرها 0.4 في المئة بنحو 190 مليون دينار لتبلغ 47.5 مليار دينار مقارنة بارتفاع نسبته 1 في المئة ومقداره 533 مليون دينار في شهر ديسمبر إذ بلغ نحو 47.3 مليار دينار، بينما سجل ارتفاعا سنويا ملحوظا نسبته 8 في المئة ومقداره نحو 3.5 مليارات دينار.

وانخفضت مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنسبة 0.6 في المئة بنحو 9.5 ملايين دينار في يناير حيث حققت نحو1.67 مليار دينار مقارنة بانخفاض نسبته 4.5 في المئة ومقداره 76 مليون دينار في ديسمبر 2012 الذي وصلت فيه مطالب البنوك المحلية على الحكومة نحو 1.6 مليار دينار. وانخفضت على أساس سنوي بنسبة 12 في المئة بحوالي 226 مليون دينار عن قيمتها البالغة حوالي 1.9 مليار دينار في يناير 2012. وقد بلغت نسبة مطالب البنوك المحلية على الحكومة نحو 3.5 في المئة من إجمالي الميزانية المجمعة البنوك المحلية في يناير 2013 مقابل حوالي 3.6 في المئة في ديسمبر 2012 وبلغت نسبتها 4.3 في المئة على أساس سنوي مقارنة بشهر يناير 2012.

وبلغت نسبة مطالب البنوك المحلية على الحكومة نحو 5.4 في المئة من إجمالي المطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص والحكومة في يناير 2013 مقارنة بنسبة قدرها 5.5 في المئة في ديسمبر 2012 و حوالي 6.3 في المئة في يناير 2012.

بينما ارتفعت مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنسبة طفيفة 0.2 في المئة بحوالي 62 مليون دينار في يناير – 2013 حيث حققت نحو 29.2 مليار دينار مقارنة بانخفاض طفيف نسبته 0.1 في المئة ومقداره حوالي 36 مليون دينار في ديسمبر 2012 الذي وصلت قيمتها إلى نحو 29.1 مليار دينار، بينما ارتفعت قيمتها على أساس سنوي مقارنة بديسمبر 2012 بنسبة 3.5 في المئة بحوالي 974.5 مليون دينار عن قيمتها البالغة حوالي 28.2 مليار دينار في يناير 2012. وقد بلغت نسبة مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص نحو 61.5 في المئة من إجمالي الميزانية المجمعة البنوك المحلية في يناير 2013 مقابل حوالي 61.6 في المئة في ديسمبر 2012 وبلغت نسبتها 64.1 في المئة على اساس سنوي مقارنة بشهر يناير 2012.

وبلغت نسبة مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص نحو 94.6 في المئة من إجمالي المطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص والحكومة في يناير 2013 مقارنة بنسبة قدرها 94.5 في المئة في ديسمبر 2012 وحوالي 93.7 في المئة في يناير 2012.

وارتفع إجمالي ودائع البنوك المحلية من القطاع الخاص خلال شهر يناير من عام 2013 بنسبة 0.9 في المئة بنحو 281.5 مليون دينار كويتي لتبلغ نحو 28.7 مليار دينار كويتي، مقارنة بارتفاع نسبته 2.4 في المئة وبنحو 670 مليون دينار في ديسمبر إذ بلغت الودائع المصرفية للقطاع الخاص نحو 28.4 مليار دينار في ديسمبر. وسجلت ارتفاعا سنويا بلغت نسبته 8 في المئة بنحو 2 مليار دينار . وبلغت نسبة ودائع القطاع الخاص في البنوك المحلية بنهاية شهر ديسمبر 2012 نحو 85.2 في المئة من إجمالي حجم الودائع مقارنة بنحو 85.8 في المئة في يناير 2012.

كذلك ارتفعت إجمالي ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية خلال شهر يناير من عام 2013 بنسبة 1 في المئة بنحو 52 مليون دينار كويتي لتبلغ نحو 5 مليارات دينار كويتي، مقارنة بانخفاض نسبته 3.7 في المئة وبنحو 190 مليون دينار في ديسمبر إذ بلغت الودائع المصرفية للقطاع الحكومي نحو 4.95 مليار دينار في ديسمبر. وسجلت ارتفاعاً سنويا بلغت نسبته 13 في المئة بنحو 592.7 مليون دينار حيث سجلت حوالي 4.4 مليارات دينار في يناير 2012. وبلغت نسبة ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية بنهاية شهر يناير 2013 نحو 14.8 في المئة مقارنة بنحو 15.6 في المئة في ديسمبر 2012 و حوالي 14.2 في المئة في يناير 2012.

رابعاً: التسهيلات الائتمانية:-

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين حسب النشاط الإقتصادي خلال شهر يناير من عام 2013 بنسبة 0.2 في المئة بحوالي 57 مليون دينار ليبلغ نحو 26.95 مليار دينار في يناير مقارنة بانخفاضه في ديسمبر بنسبة 1 في المئة وبنحو 24 مليون دينار خلال ديسمبر حيث حقق حوالي 26.895 مليار دينار، بينما حقق نمواً سنويا نسبته 5 في المئة وبنحو 1.36 مليار دينار كويتي عن قيمته في يناير 2012 والبالغة 25.59 مليار دينار.

وبتحليل التسهيلات الإئتمانية المقدمة بحسب النشاط الإقتصادي خلال يناير من عام 2013 يلاحظ ارتفاع حجم الإئتمان الممنوح لنشاط التجارة بنسبة 1 في المئة وبنحو 24.8 مليون دينار في يناير 2013 ليصل إلى نحو 2.50 مليار دينار » 9 في المئة من حجم الإئتمان الممنوح بحسب النشاط » مقابل 2.47 مليار دينار في ديسمبر 2012. وارتفع حجم الإئتمان الممنوح لقطاع الإنشاءات بنسبة 0.4 في المئة وبنحو 6.3 مليون دينار في يناير 2013 ليصل إلى نحو 1.726 مليار دينار » 6.4 في المئة من حجم الإئتمان الممنوح» مقارنة بنحو 1.720 مليار دينار في ديسمبر 2012. وارتفعت التسهيلات الشخصية بنسبة 0.8 في المئة وبنحو 83 مليون دينار في يناير 2012 لتحقق نحو 10.1 مليار دينار » 37.6 في المئة من حجم الإئتمان الممنوح» مقارنة بنحو 10.1 مليار دينار في ديسمبر 2013.

كذلك ارتفع حجم الإئتمان الممنوح للنشاطات الأخرى بنسبة 2 في المئة وبنحو 35.5 مليون دينار ليسجل نحو 1.9 مليار دينار في ديسمبر 2012 » 6 في المئة من حجم الإئتمان الممنوح» مقابل نحو 1.66 مليار دينار في نوفمبر 2012. وكذلك ارتفع حجم الإئتمان الممنوح لقطاع النفط الخام والغاز بنسبة 0.2 في المئة وبنحو 400 الف دينار ليصل إلى نحو 165.6 مليون دينار » 0.6 في المئة من حجم الإئتمان الممنوح» مقابل نحو 165.2 مليون دينار في ديسمبر 2012.

أمين عام منظمة السياحة العالمية يعرب عن اعتزازه بعضوية الكويت في المنظمة

مدريد – «كونا» – اعرب امين عام منظمة السياحة العالمية الدكتور طالب الرفاعي عن الشعور بالاعتزاز لعضوية دولة الكويت في المنظمة العالمية للسياحة وبمساهمتها الفاعلة في المحافل السياحية العالمية ولاسيما المهرجان الدولي للسياحة «فيتور» الذي يقام سنويا في اسبانيا. ونعن الرفاعي في لقاء خاص مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» قصة النجاح الاقتصادي «المتميزة» في دولة الكويت مشيدا في الوقت ذاته بالخطوات الواثقة والمهمة التي تتخذها لتوطيد مكانتها على الخارطة الاقليمية والدولية.

وشدد على اهمية الدور الكويتي في المنطقة بشكل عام في المجالات السياسية والاقتصادية والانسانية مشيرا الى تطور قطاع السياحة في الكويت ولا سيما النمو المطرد في قطاع السياحة الداخلية التي تعد امرا مهما جدا.

وقال ان البنى التحتية في دولة الكويت من فنادق ومنتجعات ومواصلات والباقة الواسعة من المنتجات السياحية والخيارات الترفيهية سابقة لكل ما حولها في المنطقة ومتقدمة عليها تاريخيا ونوعيا. واعتبر الرفاعي ان السياحة ليست قطاعا اقتصاديا مهما فحسب وانما اداة من ادوات نشر الصورة الحقيقة والطيبة للاوطان والترويج لها وتعريف الشعوب بثقافات اخرى.

وشدد على ضرورة اهتمام كافة الدول العربية بقطاع السياحة باعتباره جزءا من الحل للقضايا الاقتصادية لاعبئا عليها مشيرا في هذا السياق الى ان قطاع السياحة اثبت ريادته في مجال التنمية وفي توفير وظائف عمل لاعداد كبيرة من السكان ولاسيما من فئة الشباب اكثر من اي قطاع اخر. ودعا الرفاعي القائمين على السياسات الوطنية في الدول العربية الى ضرورة الايمان بدور قطاع السياحة في نمو تطور البلدان وتسخير السياسات المناسبة لدعمه وتشجيع الاستثمارات ليكون له مردود متميز اقتصادي واجتماعي وحضاري.

ولفت الى توقعات منظمة السياحة العالمية بنمو حركة السياحة بمعدل يتراوح مابين 3ر5 الى اربعة في المئة في عام 2013 مقارنة بالعام 2012 الذي سجل حركة سياحية غير مسبوقة تجاوزت المليار سائح دولي مشيرا الى ان السياحة باتت حاجة من حاجات المواطنين وليس ترفيها يقتصر على البعض.

وتوقع الرفاعي ان يستمر قطاع السياحة بالنمو في الدول العربية التي تستضيف سنويا نحو خمسين مليون زائر خلال العام الجاري بنسبة اربعة في المئة معتبرا في هذا السياق ان التاثير الاكبر للحركات والتطورات السياسية التي حصلت في بعض البلدان العربية والتي كان لها تاثير سلبي على حركة السياحة قد بدا بالتضاؤل تاركا المجال لمعدلات السياحة السابقة بالعودة الى الى مجراها الطبيعي.

المهمل: للكويت دور مهم في دعم مشاريع التنمية عبر صندوق التنمية

الكويت – «كونا» – قال نائب رئيس المنظمة الدولية لقانون التنمية المستشار القانوني في الصندوق الكويتي للتنمية نواف المهمل ان الكويت تضطلع بدور مهم في دعم مشاريع التنمية ككل والاسهام بفعالية في اوجه عملها وانشطتها المختلفة عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

واضاف المهمل في كلمته امام ورشة عمل التي تنظمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للقانونيين الكويتيين العاملين في الجهات والمؤسسات الحكومية اليوم بعنوان «عقود الاشتراء الحكومي والشراكة بين القطاع العام والخاص» ان تنظيم الورشة ياتي استجابة للتحديات القانونية في مجال عقود المناقصات والاشتراء الحكومي.

وذكر ان محاور الورشة التي ينظمها الصندوق الكويتي للتنمية بالتعاون مع المنظمة الدولية لقانون التنمية تتضمن دورة عن المناقصات الحكومية وطرق الاشتراء والتحديات المتعلقة بعملية الاشتراء الحكومي وعقود الاشتراء والمناقصات الحكومية للحصول على السلع والخدمات ومشاريع البنية التحتية الكبرى ومشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

وبين ان الهدف من الورشة يتمثل بتمكين المشاركين من معرفة المبادئ الاساسية التي تحكم اجراء المناقصات والمشتريات العامة مشيرا الى ان الصندوق من اوائل الجهات التي ساهمت بدعم المنظمة منذ انطلاقتها الاولى ادراكا منه لاهمية مواكبة النظم والخدمات القانونية لجهود التنمية.

ولفت الى ان الهدف من الورشة يركز ايضا على الاستفادة من الخبرات القانونية العالمية المتراكمة لدى المنظمة وتوظيفها في خدمة التنمية البشرية المحلية واكتساب المعرفة العملية اللازمة لادارة مشاريع المشتريات وفقا لافضل الممارسات الدولية.

الاتحاد الأوروبي يدعو وزراء المالية للموافقة على مساعدات لقبرص

بروكسل – «كونا» – دعا مفوض الشؤون الاقتصادية والمالية في الاتحاد الأوروبي أولي ريهن وزراء مالية مجموعة اليورو المجتمعين في بروكسل غدا الى الموافقة على حزمة المساعدة المالية لقبرص.

وقال ريهن في بيان صدر امس «اننا نعترف بالتقدم الذي احرزته الحكومة القبرصية لايجاد حل يمهد الطريق لموافقة وزراء المالية على تقديم المساعدات لقبرص وثمة عمل مكثف وعقود ستشهدها الساعات المقبلة». وشدد ريهن على ضرورة توصل وزراء مالية مجموعة اليورو المكونة من 17 عضوا الى اتفاق بتقديم برنامج المساعدات المالية لقبرص.

لا تتجاوز 12 في المئة مقارنة بالذكور

البنك الدولي: السعودية تحتل مرتبة متأخرة بمساهمة المرأة في القوى العاملة

احتلت السعودية مرتبة متاخرة إقليميا في معدلات مشاركة المراة في القوة العاملة، حيث جاء ترتيبها الـ11 في المنطقة بمعدلات لا تتجاوز 12%، مقارنة بمساهمة الذكور في مجالات العمل المتعددة.

وبحسب تقرير صادر من البنك الدولي بعنوان: «الأبواب المشرعة والمساواة بين الجنسين والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا»، فان الاستثمارات الهائلة في رأس المال البشري النسائي في المنطقة لم تكن على قدر زيادة مساهمتها اقتصاديا.

وفي دول افريقيا وشرق آسيا والباسيفيك واوروبا وآسيا الوسطى واميركا اللاتينية والكاريبي زادت نسبة مساهمة المراة في سوق العمل ما بين 15 سنة وفوق على 50 في المائة، بينما بلغت النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا 25.2 في المئة.

كما اشار التقرير إلى ان معدلات مشاركة المراة في القوة العاملة متدنية في المنطقة، وتعد تقريبا جميع دول المنطقة ذات معدلات مساهمة أدنى من المتوسط العالمي الذي يبلغ 51 في المئة.

من جانب آخر، لفت تقرير البنك الدولي إلى انه في بعض دول مجلس التعاون الخليجي تدفع الحكومات العلاوات للرجال فقط، وهو ما يوسع الفارق في التعويضات بين المراة والرجل، ويثبط من عزيمة المراة عن العمل.

وبحسب الإحصاءات المحلية والمعايير الداخلية بلغت مساهمة المراة في القوى العاملة السعودية نحو 14.6 في المئة بنهاية يونيو 2012 بمشاركتها في كلا القطاعين العام والخاص، في حين ان مساهمتها تنخفض إلى إجمالي القوى العاملة بما يشمل العمالة المقيمة بنسبة 6.1 في المئة . وتعمل الأجهزة الرسمية بالمملكة على ردم الفجوة بين الذكور والإناث بمشاركتهم بسوق العمل المحلي حيث أقرت وزارة العمل مؤخرا نظام العمل الجزئي، كما تقوم الوزارة بدراسة وتطوير التشريعات اللازمة لهذا النوع من العمل، والذي يوفر مجالا آخر مناسبا للمراة السعودية ولأوقات عمل تتناسب مع ظروفها وواجباتها الأسرية الأخرى.

وتتجه وزارة العمل حاليا إلى توظيف النساء من أجل مراقبة الأسواق والمحال التجارية المتخصصة في بيع المستلزمات النسائية التي شملها قرار التأنيث، وسيتمحور عمل المراقبات في متابعة قرارات الوزارة وتنظيم العمل في تلك المحلات ورصد المخالفات.

ومن ضمن الجهود التي تبذلها المملكة لتوظيف المراة أصدرت وزارة الشؤون البلدية والقروية تعميما لجميع الأمانات بشأن الترخيص للأسر المنتجة للعمل بنظام العمل في المنزل، لتنظيم ودعم عمل المراة من المنزل والحد من نسبة البطالة ورفع الاقتصاد المحلي.

مؤشر العمالة في السعودية